

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольствен ная и сельскохозяйств енная организация Объединенных	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación
---	--	--------------------	---	---	--	--

## لجنة المالية

الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة

روما، 7-11 مايو/أيار 2012

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة - التقرير السنوي لعام 2011 المقدم إلى المدير العام

يمكن توجيه الاستفسارات المتعلقة بمضون هذه الوثيقة إلى:

السيد إ. أوكو E. Ouko

رئيس لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة

رقم الهاتف: 00254706100606

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

### موجز

- ◀ من دواعي سرور المدير العام أن يزود لجنة المالية بالتقرير السنوي للجنة المراجعة لعام 2011 المقدم إلى المدير العام، مشفوعاً بتعليقات المدير العام، على نحو ما هو منصوص عليه في اختصاصات لجنة المراجعة (المرفق جيم، القسم 146 من دليل التعليمات الإدارية). كما تطلب هذه الاختصاصات دعوة رئيس اللجنة أو عضو آخر، وفقاً لما تقرره اللجنة، لعرض التقرير السنوي على لجنة المالية.
- ◀ ويخلص التقرير إلى استنتاج إيجابي بشأن عمل مكتب المفتش العام وتنسيقه مع مهام الرقابة الأخرى. كما يوصي بإيلاء الاهتمام في عام 2012 إلى تحديث ميثاق مكتب المفتش العام واختصاصات لجنة المراجعة. ويوافق المدير العام على ذلك وستستعرض التحديثات المقترحة بالتزامن مع نتائج الاستعراض الخارجي لضمان الجودة لعام 2012 بشأن نشاط المراجعة الذي يضطلع به مكتب المفتش العام، في الوقت المناسب لتتوفر فيها لجنة المالية في دورتها في خريف عام 2012.
- ◀ وتقدم اللجنة توصية بشأن نقل الاستعراض الأولي لشكاوى الانتقام من المبلغين عن المخالفات من مكتب المفتش العام. وستواصل الإدارة النظر في ذلك كجزء من استعراض تنفيذ سياسة المنظمة المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات، والتي سيرفع تقرير بشأنها إلى لجنتي المالية والشؤون الدستورية والقانونية في دورات خريف عام 2012.
- ◀ وتأخذ اللجنة علماً بإجراءات المتابعة التي اتخذتها إدارة المنظمة بشأن توصيات المراجعة على المستويين الداخلي والخارجي، وتشجع على مواصلة الجهود المبذولة لتقليل الوقت اللازم لإغلاق التوصيات. ويتفق المدير العام مع توصيات التقرير فيما يتعلق بتغيير تعريف توصيات المراجعة الداخلية المعلقة منذ أمد طويل والمستخدمه لأغراض الرصد من 36 شهراً إلى 24 شهراً. وسيقدم إلى اللجنة المالية في دورتها القادمة تحديث الإدارة الخاص بالإجراءات العالية المخاطر المعلقة منذ أمد طويل.
- ◀ واستعرضت اللجنة وأقرت التوصيات الواردة في تقارير مكتب المفتش العام بشأن التنفيذ الشامل لخطة العمل الفورية، والإدارة المستندة إلى النتائج، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واللامركزية، والمساءلة والضوابط الداخلية. وتشجع اللجنة اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التوصيات الواردة في هذه التقارير وتوصي بأن تعيد الإدارة النظر في التسلسل والترابط ضمن مبادرات الإصلاح الرئيسية، وتحدد أهداف واقعية، وتضمن تطبيق مبادئ مناسبة لإدارة المشاريع. ويؤكد المدير العام أنه سيتم مراعاة هذه الجوانب في متابعة التوصيات الصادرة عن مكتب المفتش العام.
- ◀ ويعيد التقرير التأكيد على ضرورة أن تعتمد المنظمة برنامجاً يتعلق بنزاهة البائعين يكون ملائماً لمنهجيات المشتريات التي تعتمد عليها المنظمة، وهو ما يتفق معه المدير العام.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ إن لجنة المالية مدعوة إلى أن تأخذ علماً بتقرير لجنة المراجعة السنوي في المنظمة لعام 2011.

مشروع مشورة

◀ تأخذ لجنة المالية علماً بتقرير لجنة المراجعة السنوي في المنظمة لعام 2011.

## لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة التقرير السنوي لعام 2011 المقدم إلى المدير العام

### 1 - مقدمة

1-1 تقوم لجنة المراجعة في المنظمة، بصفتها جهازاً استشارياً من الخبراء، بتقديم يد العون إلى المدير العام لأداء مسؤولياته المتعلقة بالرقابة والحوكمة. كما تساعده على ضمان حصوله على ضمانات مستقلة وموضوعية حول فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق وتسدي المشورة بشأن نظام المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة. وهي تنجز ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، من خلال النظر في عمل مكتب المفتش العام وإجراءات الإدارة بشأن التوصيات المتعلقة بالمراجعة وتقارير التحقيق.

2-1 وطبقاً لاختصاصات اللجنة، التي ترد في الملحق 1، على المدير العام أن يحيل نسخة من التقرير السنوي للجنة إلى لجنة المالية، مشفوعة بتعليقاته عليه، إن وُجدت.

3-1 ويقدم هذا التقرير السنوي التاسع للجنة عرضاً عاماً لمناقشات اللجنة وتوصياتها خلال عام 2011. وقد اجتمعت اللجنة مرتين في عام 2011، في مارس/آذار وأغسطس/آب، في مقر المنظمة. وتم تأجيل الاجتماع الثالث لهذا العام، في مكتب المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، إلى يناير/كانون الثاني 2012 بسبب الفيضانات التي اجتاحت بانكوك في أواخر عام 2011. ويشمل هذا التقرير المداولات التي جرت في جميع الاجتماعات الثلاثة.

4-1 ويرد تشكيل اللجنة في الملحق 2.

### 2 - طريقة عمل اللجنة

1-2 انعقدت الاجتماعات الثلاثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على مدى يومين في كل مرة. وقد تفاعلت اللجنة، بالإضافة إلى انخراطها مع مكتب المفتش العام، مع مديري المنظمة من جانبي المعرفة والعمليات على السواء، ووحدة إدارة برنامج خطة العمل الفورية، مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، ومكتب التقييم من أجل الحصول على تقارير موجزة وآخر المعلومات بشأن مجموعة واسعة من القضايا التي تتماشى مع ولايتها.

2-2 ويسر اللجنة الإشارة إلى أن التعاون مع المراجع الخارجي أوثق مما كان عليه الأمر في السنوات السابقة. وأحييت اللجنة علماً بخطط المراجعة الخارجية، وبما أحرز من تقدم ونتائج في عملية المراجعة، في كل من الاجتماعات الثلاثة التي عقدت هذه السنة. وفي اجتماعها المعقود في يناير/كانون الثاني 2012، قدمت الإحاطة من قبل مفوض مراجعة الحسابات لجمهورية الفلبين.

2-3 وقد عيّن المدير العام نائب المدير العام (العمليات) كجهة اتصال للحصول على التعليقات بشأن القضايا الرئيسية التي أثّرت خلال اجتماعاتها المقررة ولكي يحاط علما بنتائج مداورات اللجنة عند اختتام كل اجتماع. واجتمعت اللجنة مع جهة الاتصال أو من ينوب عنها في كل اجتماع. وخلال جلسات الإحاطة تلك، لفتت اللجنة الانتباه إلى عدد من المسائل التي يناقش التقرير الأبرز بينها.

2-4 واستعرضت اللجنة بشكل منتظم وظائفها ورأت أنها نهضت بواجباتها وفقا لاختصاصاتها الحالية.

### 3- الاستنتاجات

3-1 استنادا إلى المعلومات المقدمة من مكتب المفتش العام، ونتائج استعراض داخلي لضمان الجودة الداخلية لوظيفة المراجعة الداخلية في عام 2011، والإحاطات التي قدمتها إدارة المنظمة والمراجع الخارجي، فإن اللجنة:

- ترى أن مكتب المفتش العام يقدم خدماته الخاصة بالمراجعة والتحقيق بصورة مناسبة وفعالة، بما في ذلك تنفيذ عملية لاستمرار التحسين؛
- تعرب عن تقديرها لتنفيذ مكتب المفتش العام لخطط العمل السابقة للانتقال نحو امتثال عام لمعايير المراجعة الداخلية الدولية، وتعزيز نوعية وظيفته المتعلقة بالتحقيق، وتشديد بالمفتش العام والموظفين في هذا الصدد؛
- ترحب بالجهود التي بذلها مكتب المفتش العام في عام 2011 لتغطية 95 في المائة من خطة عمله الخاصة بمراجعة الحسابات، مع كل التغييرات المدخلة على الخطة والتي أرسلت إلى المدير العام ولجنة المراجعة، وللإستجابة لارتفاع حالات التحقيق. ومع الأخذ في الاعتبار الطلب القوي على العمل الاستشاري بشأن مكتب المفتش العام، تسدي اللجنة المشورة إلى مكتب المفتش العام بضمان الحفاظ على توازن العمل المتعلق بالجودة والعمل الاستشاري ضمن المهام المخطط لها؛
- تلاحظ بارتياح أن مكتب المفتش العام والمراجع الخارجي اجتمعا بانتظام خلال عام 2011 لتنسيق أنشطة كل منهما تجنبا لازدواجية عمل المراجعة؛
- ترحب بالتقدم المحرز بشأن التدابير الائتمانية وتلك المتعلقة بالسلامة التي ستعزز الإطار الذي يعمل في ظله مكتب المفتش العام، بما في ذلك سياسة المنظمة المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات، والخطوط التوجيهية بشأن التحقيقات الصادرة عن المنظمة في عام 2011، وتتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم بشأن التوصيات الواردة في هذا التقرير؛
- تأخذ علما بإجراءات المتابعة التي اتخذتها إدارة المنظمة بشأن توصيات المراجعة الداخلية والخارجية، وتشجع على مواصلة الجهود المبذولة لتقليص الوقت اللازم لإغلاق التوصيات.

#### 4- متابعة البنود الواردة في تقرير اللجنة لعام 2010

1-4 استعرضت اللجنة آخر مستجدات حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن تقريرها لعام 2009. وتشير اللجنة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة جارية على قدم وساق:

2-4 إطار ضمان النزاهة: أحييت اللجنة علماً بموافقة المنظمة على الإطار السياسي النموذجي لوكالات منظومة الأمم المتحدة للنظر في إجراءات فرض الجزاءات على البائعين. وتشجع اللجنة المنظمة على وضع خطة لتنفيذ برنامج لنزاهة البائعين يتواءم مع منهجياتها الخاصة بالمشتريات في عام 2012. وكما ذكرت اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2010، ينبغي لهذا البرنامج أن يشمل إدراج بنود بشأن "مكافحة الفساد" و"الحق في مراجعة سجلات البائعين" بشكل متسق في عقود البائعين؛ وتوضيح ما ينبغي أن تكون عليه استجابة المنظمة حين يتم إثبات ضلوع البائعين في أنشطة غير لائقة خلال المناقصات أو في مرحلة تنفيذ العقد. وتُشجّع الإدارة على إقامة قيادة ومساءلة سليميتين لهذه المبادرة من أجل ضمان نجاحها.

3-4 توصيات المراجعة الخارجية: أطلع المراجع الخارجي للجنة مرتين، في عام 2011، على نتائج مراجعته للحسابات في الفترة 2008-2009، بما في ذلك التقرير المطول (خطاب الإدارة) الذي يتضمن 27 توصية، وتنفيذ مراجعته للفترة 2010-2011. وشملت التوصيات السبع والعشرون وأخذت بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة لتوصيات المراجعة الخارجية السابقة. وتأخذ اللجنة علماً بأن شعبة المالية رفعت إلى لجنة المالية، في أكتوبر/تشرين الأول 2011، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذه التوصيات. وأحاط المراجع الخارجي للجنة علماً بأنه سيصادق على عملية التنفيذ خلال مراجعته للفترة 2010-2011، وسيقدم تقريراً عن النتائج إلى الأجهزة الرئاسية.

4-4 اختصاصات لجنة المراجعة: كما أشارت إلى ذلك اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2010، يشكل الاستعراض الدوري لاختصاصات لجنة المراجعة ممارسة مستحسنة. وفي عام 2011، أعدت اللجنة مراجعة مقترحة للاختصاصات الحالية للجنة المراجعة في المنظمة. وقام هذا المقترح بتحديث الاختصاصات فيما يتعلق بالتغييرات في تعيين الأعضاء الناشئة عن تنفيذ الإجراء 2-92 من خطة العمل الفورية. كما أضاف المقترح معلومات عن عمل اللجنة بما يتماشى والممارسات الجيدة المنبثقة من ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية في الأمم المتحدة ووثيقة موقف المؤسسات المتعددة الأطراف المعنونة "مبادئ لجان مراجعة الحسابات المقبولة عموماً وبعض الممارسات الجيدة المحددة"، واختصاصات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المماثلة الأخرى.

5-4 وسترفع اللجنة الاختصاصات المنقحة إلى المدير العام لكي يستعرضها ويوافق عليها.

## 5- المسائل الناشئة عن عام 2011

1-5 استعرضت اللجنة، أثناء اجتماعاتها في عام 2011، عددا من القضايا وأسدت المشورة للمدير العام بشأنها على هذا النحو المبين أدناه.

2-5 **ميثاق مكتب المفتش العام:** بادر مكتب المفتش العام، في عام 2011، إلى تحديث ميثاقه من أجل إضفاء الطابع الرسمي على سياسة الكشف عن تقارير مراجعة الحسابات التي وافق عليها المجلس في أبريل/نيسان 2011. ووافقت اللجنة على مقترحات مكتب المفتش العام بشأن إجراء تحديث آخر لإدراج توصيات استعراض ضمان الجودة لعام 2011 لإضافة تعريفات للخدمات الاستشارية وتلك المتعلقة بالجودة والخدمات التي يضطلع بها مكتب المفتش العام كجزء من وظيفة مراجعة الحسابات، على نحو ما هو مطلوب في معايير المراجعة الدولية. ورفع مكتب المفتش العام الاختصاصات المنقحة إلى المدير العام في عام 2012 لكي يستعرضها ويوافق عليها.

3-5 **مبادرات إصلاح المنظمة:** تأخذ اللجنة علما انطلاقا من إحاطات الإدارة وتقارير مكتب المفتش العام بالوضع الراهن للعناصر الرئيسية لخطة العمل الفورية والتحديات المرتبطة بها، مثل إدارة المخاطر في المنظمة، ومكون المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والنظام العالمي لإدارة الموارد، والإدارة المستندة إلى النتائج، ونظام إدارة تقييم الأداء. لكن لم تتحقق بعد الفوائد المتوخاة من هذه المبادرات. وتوصي اللجنة بأن تعيد الإدارة النظر في التسلسل والترابط ضمن هذه المبادرات، وأن تحدد أهدافا واقعية، وتضمن تطبيق مبادئ مناسبة لإدارة المشاريع. وتسدي اللجنة المشورة إلى المدير العام لتوجيه الكيانات المعنية لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة إنجاز هذه المبادرات في الوقت المناسب.

4-5 واستعرضت اللجنة التوصيات الواردة في تقارير مكتب المفتش العام بشأن تنفيذ خطة العمل الفورية الشامل، والإدارة المستندة إلى النتائج، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واللامركزية، والمساءلة، والضوابط الداخلية. وتشجع اللجنة اتخاذ إجراءات سريعة بشأن التوصيات الواردة في هذه التقارير.

5-5 **توصيات مكتب المفتش العام:** أخذت اللجنة علما، في تقريرها السنوي لعام 2010، بأن المنظمة قد أشارت إلى إحراز بعض التقدم في معالجة توصيات المراجعة الداخلية السابقة المرتبطة بعدة "مخاطر عالية" وإجراءات لتحسين معدل تنفيذ جميع التوصيات، لا سيما بعض التوصيات بشأن "المخاطر العالية". ورغم أن اللجنة لاحظت حدوث بعض التحسينات الإضافية في معدل التنفيذ العام في عام 2011، فإنها تشعر بالقلق نظرا إلى أن التقدم الذي حققته الإدارة في تنفيذ التوصيات المعلقة منذ أمد طويل بشأن المخاطر العالية، خصوصا في المجالات الرئيسية مثل استمرارية الأعمال، وأمن تكنولوجيا المعلومات، ليس بالسرعة المرجوة نظرا إلى طبيعة المخاطر التي تخفف حدتها.

5-6 وسعيًا إلى ضمان اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن توصيات مكتب المفتش العام، توصي اللجنة بأن يتم تغيير تعريف توصيات المراجعة المعلقة منذ أمد طويل من 36 شهراً إلى 24 شهراً. كما توصي اللجنة بأن ترافق ردود الإدارة على التوصيات المعلقة منذ أمد طويل بشأن المخاطر العالية التقرير السنوي لمكتب المفتش العام.

## 6 - المسائل المتصلة بمكتب المفتش العام

1-6 استعراض ضمان جودة المراجعة الداخلية: استعرضت اللجنة خلال السنة نتائج استعراض ضمان الجودة لوظيفة المراجعة الداخلية لمكتب المفتش العام وكانت مسرورة لملاحظة أن الوظيفة باتت تتماشى الآن مع المعايير الدولية المتعلقة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية. وقد كان هذا الاستعراض شكلاً موجزاً لاستعراض خارجي كامل سيتم الاضطلاع به على نحو ما تطلبه المعايير في عام 2012. وقدم استعراض 2011 توصيات إلى مكتب المفتش العام لمواصلة التحسين في مجالات معينة ستخضع للمزيد من الاستعراض في الاستعراض الخارجي الكامل

2-6 ضمان المراجعة بالاستناد إلى المخاطر: أشارت اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام قد أنجز بنجاح خطته الأولى للمراجعة بالاستناد إلى المخاطر لفترة السنتين 2010-2011. وتهدف خطة المراجعة بالاستناد إلى المخاطر إلى توفير ضمانات بشأن المجالات عالية المخاطر في المنظمة. وتسمح المنهجية المطبقة بأن تحافظ خطة المراجعة على الاتساق مع المخاطر الرئيسية للمنظمة، وستوفر أساساً مناسباً لرصد تغطية الضمانات التي تحققت على مر الزمن. واستعرضت اللجنة أيضاً خطة المراجعة بالاستناد إلى المخاطر للفترة 2012-2013 التي أعدها مكتب المفتش العام ورفعها إلى المدير العام الذي أقرها، وقدمت إسهامات بشأنها ووافقت عليها. وتستهدف خطة المراجعة للفترة 2012-2013 المخاطر العالية المتبقية من سجل المخاطر الذي وضعه مكتب المفتش العام في شراكة مع شركة ديلويت (Deloitte) وإسهامات إدارة المنظمة في أواخر عام 2009. وقام مكتب المفتش العام، بالعمل بالتعاون مع فريق إدارة مشروع إدارة المخاطر على مستوى المنظمة، بتحديث سجل المخاطر في أواخر عام 2011، وحسب الاقتضاء، أدرج كل المخاطر الجديدة في خطته الجديدة المتعلقة بالمراجعة. وسيشكل ذلك شرط من الآن فصاعداً.

3-6 وظائف التحقيق: أخذت اللجنة علماً بسياسة الفرز الجديدة لمكتب المفتش العام وأقرت بأهميتها لتحديد أولويات التحقيق في ضوء موارد التحقيق المتاحة. كما أخذت اللجنة علماً بسياسة المنظمة الجديدة المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات وأثرها على وظيفة التحقيق. وإن معظم الحالات التي يعالجها مكتب المفتش العام بموجب هذه السياسة تتعلق في المقام الأول بقضايا مكان العمل وإدارة الأداء. ولذلك، توصي اللجنة بأن تقوم المنظمة، لا سيما بالنظر إلى موارد مكتب المفتش العام المحدودة، وتماشياً مع سياسات حماية المبلغين عن المخالفات في العديد من منظمات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالنظر في ما إذا كان ينبغي لطرف مختص من خارج مكتب المفتش العام أن يعالج الاستعراض الأولي للشكاوى في إطار هذه السياسة. كما لاحظت أن نتائج التحقيقات التي أجريت مؤخراً تشير إلى ضرورة إرتقاء المنظمة بمستوى الوعي بالقضايا المتعلقة بتضارب المصالح فيما بين الموظفين وسياسات المنظمة في هذا الصدد.

4-6 الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام: وافق مجلس المنظمة، في أبريل/نيسان 2011، على سياسة للكشف عن تقارير مكتب المفتش العام تمكن الممثلين الدائمين من الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتقارير الدروس المستخلصة من التحقيقات في لغتها الأصلية. وبناء على توصية من اللجنة، وضع مكتب المفتش العام إجراءات تشغيلية موحدة توجه بقدر أكبر من التفصيل تنفيذ هذه السياسة. ونظرا لعدم وجود أية حالات تم فيها تنقيح تقارير أو حجبها من جانب مكتب المفتش العام في الفترة التي تلت تنفيذ هذه السياسة، لم تكن هناك أي حاجة لاستعراض هذه الحالات من قبل لجنة المراجعة.

5-6 التوظيف في مكتب المفتش العام: تشير اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام استمر، خلال عام 2011، في إعطاء ملء الوظائف الشاغرة أولوية قصوى. وخلال السنة، شغل مكتب المفتش العام ثلاث وظائف إضافية للمراجعة الداخلية وبحلول نهاية عام 2011، كانت جميع الوظائف الشاغرة قد تم ملؤها في بداية عام 2010، وكان قد تم شغل وظيفتين من درجة ف-5، إحداهما أصبحت شاغرة في سبتمبر/أيلول 2011 عندما نقل مراجع رفيع المستوى بدرجة ف-5 إلى مكتب خدمات المشاريع لمواصلة قيادة مشروع إدارة المخاطر في المنظمة. وقد رحبت اللجنة بتمكن مكتب المفتش العام خلال العام 2011 من تنويع تمثيله الجغرافي والحفاظ على الاهتمام بالتوازن فيما بين الجنسين مع ضمان تحلي الموظفين المختارين بالمؤهلات والخبرات المناسبة. وستستمر اللجنة في رصد كفاية عدد الموظفين في مكتب المفتش العام.

## 7 - شكر وتقدير

1-7 تشيد اللجنة بالتعاون الطيب والمساعدة المقدمة من جانب الإدارة والمفتش العام وموظفيه وغيرهم من موظفي المنظمة والمراجع الخارجي الذي قدم معلومات خلال اجتماعاتها التي عقدت في عام 2011.

## الملحق 1

## المرفق جيم

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة

## 1- مقدمة

تعمل اللجنة كفريق استشاري للمدير العام ومكتب المفتش العام. وتهدف اللجنة إلى مساعدة المنظمة على كسب القبول بأهمية وقيمة وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق على مستوى المنظمة وتزويد المدير العام بضمانات بأن هذه الوظائف تعمل بشكل فعال وكفوء. وستقوم اللجنة بما يلي:

- (1) تقدير مدى كفاية وفعالية خدمات المراجعة الداخلية، واستراتيجياتها، وأولوياتها، وخطط عملها، واقتراح مجالات المراجعة الممكنة لمعالجة المخاطر التي تتعرض لها المنظمة؛
- (2) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطط عمل مكتب المفتش العام التي تم الاتفاق عليها؛
- (3) الإحاطة علماً بتقارير المراجع الخارجي ورصد ومتابعة توصياته في الوقت المناسب.

## 2- الاختصاصات

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

- (أ) ضمان الدور المستقل لمكتب المفتش العام؛
- (ب) استعراض خطط عمل مكتب المفتش العام لفترة السنتين في مجالات المراجعة والتفتيش وإسداء المشورة بشأنها؛
- (ج) استعراض المخاطر البارزة التي تواجه المنظمة؛
- (د) تقدير فعالية ومدى كفاية تغطية المراجعة الداخلية مع إيلاء الاهتمام الواجب لتغطية المراجعة الخارجية، لضمان التركيز على المجالات العالية المخاطر؛
- (هـ) استعراض تقارير مكتب المفتش العام والمراجع الخارجي (باستثناء التقارير التي تطلبها الجهات المانحة بصورة محددة)، تقييم آثار استنتاجاتها على السياسات والنظم والإجراءات القائمة، وإخضاع تنفيذ توصيات المراجعة في الوقت المناسب للإشراف والرصد النشطين؛
- (و) التأكد من أن مكتب المفتش العام يلتزم بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي اعتمدها رؤساء مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكذلك البنك الدولي والكيانات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة؛
- (ز) استعراض نتائج التحقيقات بشأن الحالات المفترضة أو الفعلية لسوء الإدارة والمخالفات، والاحتيايل، ورصد مسؤوليات المتابعة؛
- (ح) استعراض تقرير النشاط السنوي لمكتب المفتش العام المقدم إلى المدير العام والمحال لاحقاً إلى لجنة المالية؛

(ط) استعراض أداء مكتب المفتش العام وفعاليتته، وضمان الاتساق مع الخطط المعتمدة ومع ميثاق هذا المكتب؛

(ي) التأكد من أن الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام كافية لتلبية احتياجات المنظمة؛

(ك) تزويد المدير العام والمفتش العام بالمشورة حسبما تراه مناسباً؛

### 3- تشكيل اللجنة

تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين ومن أمين بحكم منصبه. ويعين المدير العام كل الأعضاء والأمين. ويتم اختيار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم كفنيين رفيعي المستوى في مجال المراجعة و/أو التحقيق. وتختار اللجنة رئيسها. ويوفر المفتش العام خدمات الأمانة للجنة.

### 4- مدة الولاية

يعمل الأعضاء لفترة سنتين قابلة للتجديد لمدة سنة واحدة أو أكثر وفقاً لما يريته المدير العام.

### 5- الاجتماعات

- (1) يمكن أن تجتمع اللجنة ثلاث أو أربع مرات في السنة وفقاً لما يريته رئيسها. وبمقدور الرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً.
- (2) يتمتع المفتش العام بالحق في أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماع لها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك؛
- (3) من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، على أن الاجتماعات يمكن أن تنعقد بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. ولا يتمتع أمين الاجتماع (المفتش العام) بحق التصويت.

### 6- التقارير والصلاحيات

ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام وتوجه كل التقارير إليه. ويزود المدير العام لجنة المالية بنسخة من التقرير السنوي للجنة، مشفوعاً بتعليقاته عليه إن وجدت. ويدعى رئيس اللجنة أو عضو آخر، حسبما تقرر اللجنة، إلى دورة لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة. وتتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- (1) الحصول على كل المعلومات الضرورية والتشاور مباشرة مع المفتش العام وموظفيه.
- (2) الاطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام.
- (3) التماس أية معلومات تحتاجها من أي موظف، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة.
- (4) الحصول على المشورة الفنية المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا كان ذلك ضرورياً.

## الملحق 2

تشكيل لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة

1- بناء على توصية صادرة عن المراجع الخارجي السابق ووفقاً لالتزام المنظمة أمام الدورة المائة للجنة المالية، أنشأ المدير العام لجنة المراجعة في المنظمة في أبريل/نيسان 2003. ومنذ إنشاء اللجنة وحتى نهاية العام 2007، ضمت في صفوفها مزيجاً من الأعضاء الداخليين والخارجيين. وفي يناير/كانون الثاني 2008 باتت عضوية اللجنة تقتصر فقط على الأعضاء الخارجيين. ويرد تشكيل اللجنة واختصاصاتها في المرفق جيم من القسم 146 لدليل التعليمات الإدارية.

2- ووفقاً لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009-2011) التي اعتمدها المؤتمر في دورته (الاستثنائية) الخامسة والثلاثين، فإن "لجنة المراجعة سيعينها المدير العام وستكون مؤلفة من أعضاء جميعهم من الخارج ويوافق عليهم المجلس بناء على توصية المدير العام ولجنة المالية" (خطة العمل الفورية 2-92). وقد تم أول تعيين بموجب هذا النظام في العام 2010.

3- وكان تشكيل اللجنة في العام 2011 على النحو التالي:

الأعضاء	السيد إ. أوكو (E. Ouko) (الرئيس)
	السيد ك. أندرياسن (C. Andreasen)
	السيد أ. خان (A. Khan)
	السيدة ف. ندياي (F. Ndiaye)
	السيد س. زيمرمان (S. Zimmermann)
الأمين (بحكم منصبه)	المفتش العام